مركز المنبر
للدراسات والتنمية المستدامة
ALMANBAR CENTER FOR STUDIES
AND SUSTAINABLE DEVELOPMENT

تركيا الآن.. نظام استبدادي بالكامل

الكاتب: كونول تول

المصدر: فورين أفيرز / نشر بتاريخ، 21 اذار 2025

عن المركز

مركز المنبر للدراسات والتنمية المستدامة، مركز مستقلٌ، مقرّه الرئيس في بغداد. رؤيته الرئيسة تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام – فضلاً عن قضايا أخرى – ويسعى المركز إلى إجراء تحليل مستقلّ، وإيجاد حلول عمليّة جليّة لقضايا تهمّ الشأن السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي، والثقافي.

لا تعبر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز وانما تعبر عن رأي كتابها

حقوق النشر محفوظة لمركز المنبر للدراسات والتنمية المستدامة

https://www.almanbar.org

info@almanbar.org

تركيا الآن.. نظام استبدادي بالكامل

ترجمة و تحرير : مركز المنبر للدراسات و التنمية المستدامة

الكاتب: كونول تول

المصادر: فورين أفيرز / نشر بتاريخ، 21 اذار 2025.[1]

قبل أيام فقط من اختيار حزب المعارضة الرئيسي في تركيا لمرشحه الرئاسي المقبل، تم القبض على المنافس الرئيسي، رئيس بلدية إسطنبول أكرم إمام أوغلو، وسجنه، مما أدى فعلياً إلى إبعاده عن السباق الإنتخابي. من خلال هذا العمل الوقح الذي يدل على القمع السياسي، اتخذت الحكومة التركية خطوة بالغة الأهمية نحو الاستبداد الكامل.

كان مخطط أردوغان إخراج إمام أوغلو من اللعبة بشكل كلّي. الأسبوع الماضي، ألغت جامعة إسطنبول شهادته – حيث يجب أن يكون المرشحون للرئاسة التركية حاصلين على شهادات جامعية – مشيرةً إلى انتهاكات مزعومة للوائح مجلس التعليم العالي. وبعدها مباشرةً، تم القبض على إمام أوغلو بتهمة الفساد والإرهاب. هذه الأحكام القضائية لا تعرقل طموحاته الرئاسية فحسب، بل تطيح به أيضاً من منصبه كرئيس لبلدية أكبر مدينة في تركيا بما تمثله من قوة اقتصادية.

على مدار سنوات، عمل الرئيس التركي رجب طيب أردوغان على إلغاء الضوابط المفروضة على سلطته والتلاعب بمؤسسات الدولة لمنح حزبه مزايا انتخابية. ومع ذلك، تمكّنت المعارضة التركية، من تقديم مرشحين قادرين على منافسة حكمه. وفي أيام حكم أكرم إمام أوغلو كعمدة لمدينة أسطنبول، اعتقدت القوى المعارضة أنها وجدت مرشحاً يُمكنه أخيراً هزيمة أردوغان في سباق وجهاً لوجه.

من خلال إجبار عمدة إسطنبول على الانسحاب من الحياة السياسية، تجاوزت الحكومة الخط الفاصل بين النظام الاستبدادي التنافسي في تركيا والنظام الاستبدادي الكامل على النمط الروسي، حيث يتم اختيار الخصوم بعناية وتصبح الانتخابات مجرد إستعراض.

الطريق إلى الاستبداد

على مدار أكثر من عقديّن من الزمن في السلطة، قام أردوغان بتفكيك المؤسسات الديمقراطية في تركيا، معززاً سيطرته في نظام حكم الفرد الواحد. بعد محاولة انقلاب فاشلة من قبل ضباط الجيش في عام 2016، والتي ربطها أردوغان

[1] Turkey Is Now a Full-Blown Autocracy. https://www.foreignaffairs.com/turkey/turkey-now-full-blown-autocracy-erdogan-imamoglu

وحزبه بحركة لها أعضاء في فروع مختلفة من الحكومة والمؤسسات العامة، وضع أردوغان القضاء تحت سلطته من خلال تطهير آلاف القضاة واستبدالهم بالموالين له، مما ساهم في تعزيز قمعه. كما تم تكميم أفواه وسائل الإعلام، حيث تُظهر الإحصائيات أن أكثر من 90% من وسائل الإعلام التركية مملوكة لشركات موالية للحكومة، كما يتم سجن الصحفيين المستقلين بشكل روتيني.

لا تزال البلاد تُجري انتخابات، لكن أصبح النظام مشوّه للغاية. إنها حالة نموذجية لنظام استبدادي تنافسي، حيث يُحاكي النظام الديمقراطية بينما يميل المشهد السياسي بشكل منهجي لصالح الحزب الحاكم.

وعلى الرغم من أن أحزاب المعارضة نشطة، وتوجد مناقشات عامة حقيقية حول السياسة، وقد يخسر شاغلو المناصب في بعض الأحيان، إلاّ أن الوضع يظل معقداً. ومع سيطرة الحكومة على القضاء، وخنق وسائل الإعلام المستقلة، وتسليح مؤسسات الدولة لإضعاف خصومها، فإن المنافسة الإنتخابية بعيدة كل البعد عن أن تكون نزيهة.

ومع ذلك، يبقى حكم أردوغان ضعيفاً طالما أن مُرشحي المعارضة يمكنهم خوض الانتخابات. عادةً ما يكون هامش فوزه ضيقاً نسبياً، ففي جولة ثانية في إعادة الإنتخابات الرئاسية لعام 2023، فاز أردوغان بنسبة 52٪ من الأصوات. وقد لجأ أحياناً إلى إجراءات أكثر تطرفاً للحفاظ على تقدمه.

في الانتخابات البلدية لعام 2019 في إسطنبول، عندما هزَم إمام أوغلو مرشح حزب أردوغان، ألغت السلطات النتيجة وجرى بعدها إعادة الانتخابات ليفوز إمام أوغلو مرة أخرى بهامش أوسع.

ومع ذلك، فإن أخطر تكتيك لأردوغان هو سجن أقوى منافسيه. ومن هؤلاء صلاح الدين دميرتاش، السياسي الكردي الكاريزمي الذي تحدى أردوغان في السباقيّن الرئاسيين لعامي 2014 و2018، إذ يقبع الآن خلف القضبان منذ عام 2016 بتهم إرهاب مشكوك فيها (وقد أدار حملته الثانية من السجن). كما حُكم على إمام أوغلو بالسجن في عام 2022 بتهمة إهانة مسؤول عام، ولكن نظراً لأن القضية لا تزال قيد الاستئناف، فإن الحكم لم يمنع رئيس البلدية من الترشح لمنصبه مرة أخرى.

في العام الماضي، أقال أردوغان العديد من رؤساء البلديات المنتخبين الذين ينتمون إلى أحزاب المعارضة، واستبدلهم برؤساء بلديات تم تعيينهم من قبل الحكومة.

في ذات السياق أصبح الصحفيون والسياسيون ونشطاء حقوق الإنسان، وحتى أكبر مجموعة أعمال في البلاد، أهدافاً لقضايا قضائية وهمية. لكن اعتقال إمام أوغلو يمثل تصعيداً كبيراً. فالتهم المتعلقة بالإرهاب والفساد أكثر خطورةً

بكثير، وبالتالي تحمل عواقب أكبر بكثير من التهم الواردة في قضيته المُعلَّقة عام 2022. وعلى عكس دميرطاش، الذي كان يتمتع بشعبية لكنه لم يكن أكثر من مرشح لحزب ثالث، يُعتبر إمام أوغلو تهديداً مباشراً لرئاسة أردوغان.

من خلال إبعاد إمام أوغلو عن الميدان، أظهر أردوغان أنه غير مهتم بالحفاظ على واجهة الإنتخابات التنافسية. بدلاً عن ذلك، يسعى إلى ذلك النوع من النظام الاستبدادي الذي يمتلكه الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، نظام بلا معارضة حقيقية ولا مفاجآت انتخابية.

أردوغان الآن قريب بشكل خطير من تحقيق ما يريده، وهو يتّبِع مساراً مشابهاً للمسار الذي سلكه بوتين في روسيا للوصول إلى الحكم. قبل عقديّن من الزمن، لم تكن روسيا هي النظام الاستبدادي المُحكم الذي هي عليه اليوم. كان اقتصاد البلاد مزدهراً، وكان بوتين يتمتع بشعبية حقيقية، لذلك تسامح مع بعض المعارضة وترك أجزاء من النظام الديمقراطي سليمة. ولكن بعد الأزمة المالية عام 2008، ومع توقف النمو الاقتصادي واندلاع الاحتجاجات المناهضة للحكومة، رد بوتين بالقمع.

في عام 2020، عزز بوتين حكمه بالكامل كحاكم مستبد لا أحد يتحداه. تم تمرير تعديلات دستورية تسمح له بالبقاء في السلطة حتى عام 2036. وقد ذهب نظامه إلى أقصى حد في اعتقال أو نفي أو إسكات حتى أكثر منتقديه هامشيةً. ففي أغسطس عام 2020، سمّم عملاء الكرملين الناشط أليكسي نافالني، أشد معارضي بوتين، في محاولة لقتله. (توفي نافالني لاحقاً في مستعمرة جزائية روسية عام 2024).

اليوم، أصبحت الانتخابات الروسية مجرد إجراء شكلي. يُحظر على المنافسين الحقيقيين الترشح، بينما يختار بوتين عدداً قليلاً من المنافسين الرمزيين لخلق وهم المنافسة.

أشتد قمع أردوغان مع تضاؤل شعبيته. تشعر الدوائر الانتخابية الرئيسية، بما في ذلك الشباب التركي، بخيبة أمل بسبب الإحباط من سياسات أردوغان الاستبدادية المتزايدة ونقص الفرص الاقتصادية، حيث يفكر العديد من الشباب الأتراك في الهجرة. كما تزداد ردود فعل الشارع التركي ضد سياسات الحكومة التي تسمح لملايين اللاجئين السوريين بالعيش في تركيا.

أكبر صداع اليوم لأردوغان هو الاقتصاد المتعثر في البلاد. تكافح تركيا التضخم والتدهور الاقتصادي منذ عام 2018. بعد سنوات من السياسات غير التقليدية التي دافع عنها أردوغان — السياسات التي جادل العديد من الاقتصاديين بأنها تزيد من تفاقم الأزمة — تخلى وزير مالية جديد عن النهج القديم لكنه لم يتمكّن حتى الآن من تغيير الاقتصاد.

انتقدت مجموعة الأعمال الرائدة في البلاد "جمعية الصناعة والأعمال التركية" علناً البرنامج الاقتصادي الجديد. ورداً على ذلك، اتّهم أردوغان الجماعة بتقويض الحكومة. في غضون ذلك، تعرض أردوغان لضربة شديدة في الانتخابات البلدية لعام 2024، وعلى الرغم من أن أردوغان استخدم كل سلطة الدولة المُتاحة له لمساعدة حزبه على الفوز، إلاّ أن الحزب الحاكم عانى من أكبر هزيمة له على الإطلاق.

كانت حملة أردوغان المتزايدة على المعارضة خلال العام الماضي محاولة لوقف هذا الزخم، وهذا يعني إيقاف إمام أوغلو. صدم إمام أوغلو، الذي كان غريباً سياسياً قبل دخوله السباق لرئاسة البلدية في عام 2019، المؤسسة السياسية في تركيا بعد إنهاء سيطرة الحزب الحاكم التي استمرت لمدة 25 عاماً على إسطنبول، المدينة التي بدأ فيها أردوغان حياته المهنية.

وعلى الرغم من جهود أردوغان الدؤوبة للإطاحة به، فاز إمام أوغلو بسهولة بإعادة انتخابه العام الماضي، ممّا يؤكد جاذبيته الواسعة خارج القاعدة العلمانية التقليدية لحزبه. ومع استعداد حزبه لدعم محاولته الرئاسية — من المقرر إجراء الانتخابات المقبلة في عام 2028 ولكن قد يتم الدعوة إليها في وقت أقرب — أصبح إمام أوغلو منافساً كبيراً لحكم أردوغان.

إن تحركات أردوغان، إذا استمرت، ستمنع بقوة تقدم إمام أوغلو، حيث سيؤدي إلغاء "شهادته الجامعية" إلى استبعاده من الترشح للرئاسة ومنافسة أردوغان، بينما تعزله تهمة الإرهاب من منصب رئيس البلدية الحالي. لا يريد أردوغان حماية رئاسته فحسب — بل يريد أيضاً إستعادة إسطنبول.

لم تكن خسارة المدينة لصالح المعارضة في عام 2019، نكسة سياسية فحسب، بل كانت أيضاً ضربة مالية. لقد عُزل أردوغان عن موارد المدينة الهائلة، التي غذت "شبكة المحسوبية" لعقود. يمكن أن تساعد استعادة إسطنبول في الحفاظ على تشغيل آلته السياسية في وقت الصعوبات الاقتصادية، حيث أن إقالة رئيس البلدية سوف توفّر لأردوغان الفرصة لتنصيب حاكم إسطنبول — المعين بعناية — بدلاً عنه.

المخاطرة

يلعب أردوغان لعبة في غاية الخطورة. إذا نجح، فسوف يتوجه إلى الانتخابات القادمة ضد خصم اختاره بنفسه، ممّا يضمن له حكم تركيا مدى الحياة. يشير هذا الإستيلاء على السلطة إلى أنه يستطيع الإفلات من العقاب. وقد يكون على حق، حيث تفتقر أحزاب المعارضة والمؤسسات السياسية إلى الوسائل لتقييده.

وعلى الرغم من أن الكثير من الناس في تركيا غاضبون، إلاّ أن الجمهور يشعر أيضاً أنه ليس لديه سوى القليل من الخيارات ضد الرئيس. كانت آخر مرة واجه فيها أردوغان احتجاجات حاشدة في عام 2013، حيث ردت الدولة بوحشية – قتلت قوات الأمن عدة أشخاص وأصابت الآلاف وقامت باعتقالات جماعية. ومنذ ذلك الحين، قام أردوغان بتضييق الخناق على التجمعات العامة لضمان عدم وصول المظاهرات إلى نفس النطاق مرة أخرى.

وممّا يعزز موقف الزعيم التركي هو أن البيئة الدولية متساهلة معه بشكل استثنائي، إذ شجّعت عودة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب إلى البيت الأبيض أردوغان، حيث إنه لا يخشى انتقام الولايات المتحدة الآن بعد أن يقوِّض ترامب الديمقراطية الأمريكية بنشاط ، ولا يُبدي أي اهتمام بمحاسبة المستبدين الأجانب على قمعهم.

كما أثارت مبادرات ترامب لبوتين غضب القادة الأوروبيين، ممّا أجبرهم على إعادة الإنخراط مع تركيا على أمل تعزيز دفاعاتهم ضد العدوان الروسي. من المحتمل أنهم على استعداد لتجاهل استبداد أردوغان المتزايد إذا كان ذلك يعني تأمين دعم أنقرة.

لكن ثقة أردوغان في منصبه في الداخل قد تكون في غير محلها. في المرة الأخيرة التي حاول فيها تهميش إمام أوغلو، جاءت النتائج عكسية بشكل مذهل. أثارت الإعادة القسرية لانتخابات رئاسة بلدية إسطنبول لعام 2019، التي فاز بها إمام أوغلو بفارق ضئيل، غضب العديد من الناخبين، الذين رأوا في ذلك تدخلاً غير مبرر من قبل الحكومة.

في التصويت الثاني، فاز إمام أوغلو بهامش أكبر هو الأكبر لرئيس بلدية إسطنبول منذ عقود. وقد أظهرت تلك النتائج أن الناخبين كانوا مستعدين للتعبير عن رفضهم للسياسات القمعية، ممّا يثير تساؤلات حول قدرة أردوغان على الحفاظ على سلطته في المستقبل.

وعلى الرغم من طموح أردوغان لأن يصبح نموذجاً مشابهاً لبوتين، إلاّ أن تركيا ليست روسيا. فبينما تزدهر روسيا بفضل ثروتها من الموارد الطبيعية، يعتمد الاقتصاد التركي بشكل كبير على الاستثمار الأجنبي. ومع تصاعد الاستبداد الحكومي، بدأ المستثمرون بالفعل في مغادرة البلاد، ولن يؤدي التوجه نحو الاستبداد الكامل إلى عودتهم قريباً.

في النهاية سيبقى الاقتصاد التركي غارقاً في الأزمة، الرجل القوي يجب أن يحقق نتائج للحفاظ على قبضته على السلطة. وإذا استمر الوضع الاقتصادي في التدهور، فقد يجد أردوغان نفسه في موقف ضعيف، حيث تتزايد الضغوط عليه من الشعب والمستثمرين على حدٍ سواء.

***